روسيا تشكّل هاجساً لواشنطن... حتّى في القطب الشمالي!

مسكينة الولايات المتحدة الأميركية، يبدو أنها ستسارع قريباً إلى لملمة خيباتها المتناثرة في أكثر من منطقة، وذلك لحفظ أمرين: ماء وجهها بدايةً، ومكاناً ما في تركيبة صنع القرار العالمي متعدّد الأقطاب والأطراف. إلّا إذا جنّ جنون مجانينها، وأقدموا على الشرّ المطلق في تفجير العالم ككلّ.

أما جديد خيبات واشنطن، فيتمثل في ما أشارت إليه صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية، في ما يخصّ تعاظم قوّة موسكو في القطب الشمالي. إذ نقلت الصحيفة عن «نيويورك تايمز» الأميركية، اعتبارها المنافسة الجارية حول القطب الشمالي أنها «حرب باردة جديدة». إذ يعتقد البعض في الولايات المتحدة أنّ بلادهم في هذه الحرب تخسر أمام منافسيها، خصوصاً أمام روسيا. وعلى أوباما ـ الرئيس الأميركي الأول الذي يزور الدائرة القطبية الشمالية ـ أن يعلن موقف الولايات المتحدة من هذه المسألة.

كما نقلت الصحيفة عن قائد قوات خفر السواحل الأميرال بول زاكنفت قوله إنّ الأميركيين منزعجون منذ مدّة طويلة لأن البلاد لا تملك الموارد الكافية لدعم وجودنا في القطب الشمالي. مضيفاً أن أسطول خفر السواحل يضمّ كاسحتَي جليد عفا عليهما الزمن، وأن عدم وجود موانئ عميقة يحول دون تطور حركة الملاحة.

من ناحيته، وجّه الكاتب البريطاني باتريك كوكبرن عبر صحيفة «إندبندنت» انتقاداً للولايات المتحدة، معتبراً أنها بتوقيعها الاتفاق العسكري مع تركيا لاستخدام قاعدة إنجرليك الجوية، خانت السوريين الأكراد الذين كانوا أكثر الحلفاء فعالية ضدّ تنظيم «داعش». فالاتفاق العسكري يقضي بحصول أميركا على تعاون عسكري أكبر من تركيا، لكن بسرعة، تبين أن هدف أنقرة الحقيقي كان الأكراد في تركيا وسورية والعراق، وأن الضربات ضدّ تنظيم «داعش» لم تكن أولوية للأتراك.

فلسطين من ديكتاتورية الفصائل إلى ديكتاتورية الفرد

■ عامر نعيم الياس*

يغيب تدريجياً الصراع بين «حماس» وحركة فتح عن الواجهة في فلسطين، فيما يبدو أنه تسليم بالانقسام السياسي والتقسيم الجغرافي لمناطق الحكم الذاتي. فيما ينتقل الصراع إلى داخل التنظيمات نفسها عبر تصفية مجموعة أو تحجيمها على حساب المجموعة الأخرى، تارةً باللعب على وتر التوازن الداخلي داخل المنظمة الحاكمة ذاتها، وتارةً أخرى باستغلال حجم الدعم الخارجي لجناح ما داخل الفصيل من أجل إرغام الجناح الآخر على القبول بسياسات الطرف الأول.

هذه هي حال الساحة السياسية الفلسطينية باختصار. فبالتزامن مع المحاولة الصهيونية الواضحة لشيطنة «الجهاد الإسلامي»، وبالتوازي مع التسريبات الإعلامية التركية عن مفاوضات سرّية بين الكيان الصهيوني وحركة حماس، وطرح الأخيرة مرّةً أخرى ملف الهدنة طويلة الأمد على طاولة التفاوض، بعد زيارة مشبوهة في توقيتها ودلالاتها قام بها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل إلى السعودية بعد 72 ساعة فقط على توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى، في سياق كل ما سبق أعلن عن استقالة محمود عباس من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ودعوته المجلس الوطني إلى الانعقاد لانتخاب أعضاء جدد في رئاسة المنظمة مستثنياً أعضاء حركة حماس في المجلس الوطني، وداعياً من يناسبه للاجتماع حتى من أعضاء حركة فتح المحسوبين على جناح الرئيس، في محاولة روّج لها الإعلام بأنها لاستبعاد ياسر عبد ربه من أمانة سرّ اللّجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكأن عبد ربه كان حاملاً لواء الاستقلالية والتمايز في ما يخص الملف الوطني والعلاقة مع الكيان الصهيوني عن سياسات الرئيس محمود عباس، مع أن الجميع يعلم أنه من الناحية المتعلقة بنهج أوسلو وتبعاته ونمط العلاقات الذي أسس له وعلى كافة المستويات لا فرق بين الرجلين. لكن الواضح أن الاتجاه العام في الداخل الفلسطيني انتقل إلى مرحلة جديدة من التفتيت وحصر الولاءات مع استفحال الفساد السياسي والمالي. والتسليم بالتقسيم لمناطق الحكم الذاتي والذي يعتبر العامل الأهم في بلورة الشكل الداخلي الجديد الخاص بالقضية الفلسطينية في زمن الربيع الأميركي. فما يجري اليوم على الساحة الفلسطينية هو إنهاء أي هيكلية للسلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي لها خلفية حركية وتنظيمية مهمة، وتحويل هياكل الحكم إما بفعل الفساد الداخلي والرغبة في السيطرة والاستفراد، وإما بفعل تداعيات ما يحدث في المنطقة منذ العام 2010 وتغيير بوصلة العداء.

تحويل هياكل الحكم إلى جماعات تربطها مصالح ضيّقة ترتبط بسطوة شخص واسمه وتاريخه في التنظيم أو الفصيل المراد زياد تفتيته، والرهان مستقبلاً على الانقسام أو بالحدّ الأدنى دينامية الخلافات الداخلية في التنظيم ذاته بهدف التفرّغ لإضعافه أكثر فأكثر واختيار الجناح الذي يناسب مصالح العدو. هذا ما يحصل داخل منظمة التحرير التي ينقلها الرئيس الفلسطيني من حالة إلى أخرى وهو المسكون بهاجس استتباب السيطرة على رام الله ومؤسسات السلطة في الضفة الغربية المحتلة في مواجهة حركة حماس التي شقّت طريقها إلى المفاوضات السرّية مع «تل أبيب» والتي يخبرها الرئيس أبو مازن أكثر من غيره. والتي عبّر عن قلقه العميق منها بتسريب خبر مفاده أن اجتماعات خالد مشعل مع الصهاينة برعاية أنقرة وبعض دول الخليج جاءت للتخطيط لمحاولة اغتيال رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن والاستيلاء على الحكم في السلطة الفلسطينية.

من صراع الفصائل على الحكم وعلى منظمة التحرير ومحاولة توسيع المنظمة، إلى حصر قيادات المنظمة بالموالين لفرد، مرحلةٌ تعكس ما وصل إليه الوضع الفلسطيني، وحجم القلق المسيطر على قادة فتح في محاولتهم التماسك بمواجهة «حماس» التي أجمعت أجنحتها على الولاء لأنقرة والرياض والدول الحليفة لهما.

* كاتب ومترجم سوري

НЕЗАВИСИМАЯ

«نيزافيسيمايا غازيتا»: واشنطن تخشى تعاظم قوّة موسكو في القطب الشمالي

نشرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية مقالاً في شأن زيارة باراك أوباما إلى آلاسكا لحضور مؤتمر التغيّرات المناخية، مشيرة إلى أنّ الهدف من الزيارة هو الصراع من أجل القطب الشمالي.

وجاء في المقال: يحضر الرئيس الأميركي مؤتمر التغيّرات المناخية الذي يُعقد في ولاية آلاسكا. ولكن إدارته وأعضاء الكونغرس والمحلّلين السياسيين، يربطون هذه الزيارة بضرورة المساهمة في الصراع الدائر من أجل القطب الشمالي، لأنه بحسب رأيهم، تخلّفت الولايات المتحدة في هذا المجال كثيراً عن المنافسين الآخرين.

إن ارتفاع درجات الحرارة في العالم يفتح آفاقاً جديدة في منطقة القطب الشمالي، ما يزيد التنافس على مناطق النفوذ. صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية تعتبر المنافسة الجارية حول القطب الشمالي أنها «حرب باردة جديدة». يعتقد البعض في الولايات المتحدة أن بلادهم في هذه الحرب تخسر أمام منافسيها، خصوصاً أمام روسيا. على أوباما ـ الرئيس الأميركي الأول الذي يزور الدائرة القطبية الشمالية ـ أن يعلن موقف الولايات المتحدة من هذه المسألة.

وتضيف الصحيفة أن الولايات المتحدة لا تلاحظ تغيّر الظروف البيئية والاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة. من جانبه يقول قائد قوات خفر السواحل الأميرال بول زاكنفت: نحن منذ زمن بعيد منزعجون لأن البلاد لا تملك الموارد الكافية لدعم وجودنا في القطب الشمالي. مضيفاً أن أسطول خفر السواحل يضمّ كاسحتَي جليد عفا عليهما الزمن، وأن عدم وجود موانئ عميقة يحول دون تطور حركة الملاحة.

أما روسيا ـ بحسب الصحيفة ـ فعلى العكس، فقد دخلت بنشاط في هذه المنافسات. فموسكو تبني عشر محطات للبحث والإنقاذ. وكأنها لؤلؤ في قلادة على ساحل القطب الشمالي. كما أن روسيا تعزّز وجودها العسكري وتعيد الحياة إلى القواعد السوفياتية المتروكة. وأكثر من هذا، فقد قدّمت طلباً إلى هيئة الأمم المتحدة لتوسيع مساحة الجرف القطبي بموجب اتفاقيات القانون البحري.

يقول زاكنفت: الولايات المتحدة لم تشترك في هذه اللعبة نهائياً. المنطقة تحتاج إلى استثمارات، ولكن اختلاف وجهات النظر السياسية والبيروقراطية تعيق ذلك.

يذكر أن المركز الأميركي للدراسات الدولية والاستراتيجية، نشر تقريراً تحت عنوان «ستار جليدي جديد» عن نشاط روسيا في منطقة القطب الشمالي، يشير فيه إلى أن مستقبل الاقتصاد الروسي يرتبط بالتنمية المستدامة في منطقة القطب الشمالي.

من جانبه، يقول الدكتور فلاديمير كوتلیار، محكّم الأمم المتحدة في القانون البحري الدولي: الأميركيون يقلبون الصورة رأساً على عقب عندما يتحدثون عن النشاط الروسي في المنطقة. يجب أن نبدأ من أنه في تسعينات القرن الماضي انسحبت روسيا من المنطقة القطبية الشمالية. وتخلت عن عدد كبير من المعدّات ونقاط المراقبة الجوية وقواعد الإمداد بسبب نقص الأموال. في حين استمرت الولايات المتحدة في تعزيز وجودها العسكري البحري في المنطقة. وعندما بدأنا رويداً رويداً بإعادة ما فقدناه، ارتفع صراخهم. كل هذا من أجل تحريك لجنة الاعتمادات العسكرية في مجلس الشيوخ.

ويذكر الخبير كوتلیار، أن الولايات المتحدة لم توقّع على اتفاقية القانون البحري، لذلك، يحق لباقي الدول عدم أخذ رأي واشنطن بالاعتبار في شأن هذه المسألة. لأن الدول الموقّعة على القانون البحري فقط يحق لها التصويت، والولايات المتحدة ليست من ضمن هذه الدول. لقد طلبت الخارجية الأميركية عدّة مرّات من أعضاء مجلس الشيوخ التوقيع على الاتفاقية، وبعكس ذلك، فإنهم يشبهون من يطلق النار على قدميه.

موقف واشنطن هذا يمكن أن يعطي ميزات تنافسية معينة، وفي حال أهملت الولايات المتحدة القانون الدولي، وبدأت عمليات الاستكشاف والتنقيب في الجرف القاري الذي لا يعود لها بمساعدة الأسطول البحري الحربي، فإن هذا لن يرضي حلفاءها لأن لديهم مصالحهم في القطب الشمالي.

أما الباحثة العلمية في معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، يكتيرينا لابيتسكايا فتقول: كلّ هذا الضجيج يرتبط بترؤس الولايات المتحدة مجلس القطب الشمالي في عام 2015. إذ ستسخّره واشنطن لخدمة مصالحها. وما يقال عن تخلّف الولايات المتحدة في هذه المسألة، هدفه انتهاج سياسة أكثر صرامة في منطقة القطب الشمالي. في هذه الظروف سيستخدم المتنافسون على منصب الرئاسة هذه المسألة خلال حملتهم الانتخابية.

وأشارت لابيتسكايا إلى أن موسكو لا تنتهك القانون الدولي خلال نشاطها في القطب الشمالي. ومن المثير للاهتمام، من حيث المفهوم الجيوسياسي «هارتلاند» يمكن تطبيقه على القطب الشمالي: من يملك القطب الشمالي، يتحكم في مصير العالم.

THE INDEPENDENT

«إندبندنت»: تركيا خدعت أميركا... و«داعش» يجني الثمار

كتب باتريك كوكبرن في صحيفة «إندبندنت» البريطانية مقالاً جاء فيه أنّ الولايات المتحدة وبتوقيعها الاتفاق العسكري مع تركيا لاستخدام قاعدة إنجرليك الجوية، خانت السوريين الأكراد الذين كانوا أكثر الحلفاء فعالية ضدّ تنظيم «داعش».

فالاتفاق العسكري يقضي بحصول أميركا على تعاون عسكري أكبر من تركيا، لكن بسرعة، تبين أن هدف أنقرة الحقيقي كان الأكراد في تركيا وسورية والعراق، وأن الضربات ضدّ تنظيم «داعش» لم تكن أولوية للأتراك، إذ إن ثلاث غارات جوية تركية فقط استهدفت تنظيم «داعش» مقابل 300 شُنّت ضدّ قواعد لحزب العمال الكردستاني.

وبحسب المقال، فإن سيطرة الأكراد على نصف الحدود السورية – التركية التي يبلغ طولها نحو 550 ميلاً، كان سبباً وراء عرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التعاون بشكل أكبر مع الولايات المتحدة، وفتح قاعدة إنجرليك أمامها بعدما مُنعت منها في السابق.

ويضيف المقال أن هناك قناعة كبيرة في واشنطن إن تركيا خدعت الولايات المتحدة، عندما أظهرت أنقرة أنها تريد ضرب تنظيم «داعش»، في حين كانت نيتها استهداف الأقلية الكردية البالغ عددها 18 مليوناً.

ويرى الكاتب أن هناك دلائل أخرى تشير إلى أن تركيا تهدف أيضاً إلى إضعاف حلفاء الولايات المتحدة المعارضين لتنظيم «داعش» في سورية، العرب منهم والأكراد.

وقال كوكبرن إن الولايات المتحدة كانت تحاول إنشاء قوة معتدلة من المقاتلين السوريين لتحارب تنظيم «داعش» والحكومة السورية، وفي تموز أرسلت مجموعة مقاتلين تحت مسمّى «الفرقة 30»، ولكن ما إن عبر أفرادها إلى سورية من تركيا حتى وجدوا مقاتلين من «جبهة النصرة» الذين أسروا عدداً منهم.

ويعتقد الكاتب أن هذا دليل على أن «جبهة النصرة» حصلت على معلومات عن تلك الفرقة من الاستخبارات التركية.

وبحسب تحقيق أجراه ميشال بروئيرو، من منظمة «ماك كلاتشي» للأخبار، فإن دافع تركيا يكمن في تدمير الفرقة التي أسستها الولايات المتحدة لقتال تنظيم «داعش».

ويقول كوكبرن إن ذلك لن يترك لأميركا سوى خيار تدريب قوات لها علاقة بتركيا ويكون هدفها الأساسي إزاحة الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة.

ويتساءل الكاتب، كيف للاتفاق التركي الأميركي أن يؤثر على تنظيم «داعش»؟

فيجيب كوكبرن بالقول إن التنظيم قد يواجه صعوبة في نقل مقاتليه عبر الحدود السورية ـ التركية، لكنه سيشعر بالراحة لرؤية قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي تحت وطأة الضغط التركي وكذلك قوات حزب العمال الكردستاني التي تتعرض لضربات جوية في جنوب شرق تركيا وسلسلة جبال قنديل في العراق.

ويشير كوكبرن إلى أن تنظيم «داعش» لم يفقد زخمه، ففي السابع عشر من أيار تمكن من الاستيلاء على مدينة الرمادي، عاصمة محافظة الأنبار في العراق، وبعد خمسة أيام دخل مدينة تدمر في سورية، وفي كلتا المدينتين لم يتعرض لهجمات مضادة بشكل فعال، ولا يشعر بخطر على وجوده.

ويقول كوكبرن إن الحملة العسكرية الأميركية ضدّ تنظيم «داعش» فاشلة، ولم تغيّر الاتفاقية مع تركيا شيئاً. لكن هناك سبباً أقوى لعدم قدرة أميركا على مواجهة تنظيم «داعش» بصورة ناجحة، وهو أن الولايات المتحدة ـ منذ هجمات الحادي عشر من أيلول ـ أرادت مقاتلة تلك المنظمات من نوعية تنظيم «القاعدة»، ولكن من دون تعكير صفو علاقاتها مع الدول السنّية كتركيا والسعودية وباكستان ودول الخليج.

إلا أن هؤلاء الحلفاء كانوا حواضن، أو متغاضين، أو فاشلين في التحرك ضد المجموعات الشبيهة بـ«القاعدة»، ما يفسر سبب نجاحاتها المستمرّة.

theguardian

«غارديان»: العقل المدبّر لعمليات «داعش» الانتحارية في العراق... غير نادم

نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية مقابلة خاصة أجراها مراسلها مارتن شلوف في بغداد مع من وصفه بالعقل المدبّر للتفجيرات الانتحارية التي نفّذها تنظيم «داعش» في العراق.

وقال كاتب المقال إن من سمّاه «أبو عبد الله»، كان يتصدر لائحة المطلوبين في العراق، وإنه كان يلقب من قبل أرباب عمله في تنظيم «داعش» بالمخطّط، وكان الرجل المسؤول عن نقل الانتحاريين لتنفيذ عملياتهم في المساجد والجامعات ونقاط التفتيش والأسواق في جميع أنحاء العاصمة العراقية.

وأضاف أن «أبو عبد الله» يقبع اليوم في أشد السجون العراقية حماية منذ اعتقاله في تموز الماضي.

وفي مقابلة أجراها شلوف مع «أبو عبد الله»، يقول إنها استمرت 90 دقيقة، أكد الأخير أن العمليات الانتحارية التي خطّط لها، أودت بحياة 100 عراقي على الأقل، وغالبيتهم من قوات الأمن العراقية، وفي بعض الأحيان بعض المواطنين العاديين من بينهم نساء وأطفال.

وأضاف «أبو عبد الله»: كنت أصلّي مع الانتحاريين قبل ساعات من نقلهم لتنفيذ العمليات الانتحارية.

وعن كيفية اختيارهم لتنفيذ هذه العمليات الانتحارية، قال إنهم كانوا يأتون إليه، فينظر مباشرة في أعينهم لمعرفة إن كانوا جاهزين أم لا، ثم يجلس معهم ويقرأ القرآن ويصلّي معهم. وقال: إنني غير نادم على ما أقدمت عليه، فأنا كنت مقتنعاً بأفعالي، ولا أريد الكلام عن عائلتي أيضاً.

صحافة عبرية

قائد الشرطة «الإسرائيلية» الجديد متخصّص في الاغتيالات

سلّطت وسائل الإعلام «الإسرائيلية» الضوء على جانب من الأنشطة الإرهابية التي نفذها القائد الجديد للشرطة الجنرال جال هيرش.

وكشفت قناة التلفزة «الإسرائيلية» الثانية الليلة الماضية، النقاب عن أن هيرش قاد وحدات تخصّصت في تنفيذ عمليات اغتيال كثيرة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية أثناء الانتفاضة الثانية.

وأشارت القناة إلى أن هيرش لم يتردّد في إصدار الأوامر لإطلاق النار على تجمّعات المدنيين الفلسطينيين، ما أسفر عن مقتل عدد كبير منهم، مشيرة إلى أن هيرش لم يتردد في تصفية عناصر الشرطة التابعين للسلطة الفلسطينية. وأنه قاد سرايا من الوحدة الخاصة في لواء المظليين، التي لعبت دوراً مهماً في تنفيذ عمليات التصفية والتدمير والمداهمة في عمق المدن الفلسطينية.

وأشارت القناة إلى أن هيرش عمل قائداً للوحدة الخاصة المحمولة جوّا «شيلداغ»، التي نفّذت عمليات في عمق البلدان العربية، وعلى رأسها لبنان، إذ تخصّصت في تنفيذ عمليات اغتيال.

من ناحيته، كشف الصحافي رفيف دروكير، النقاب عن أن هيرش أخبره عندما كان قائداً لمنطقة رام الله العسكرية أنه فرض قيوداً صارمة على حرية الحركة للقرويين الفلسطينيين، وذلك بخلاف التعليمات التي أصدرها حتى قادة الجيش والمستوى السياسي الحكومي.

وفي مقال نشرته صحيفة «هآرتس» العبرية، أشار دروكير إلى أن هيرش تباهى أمامه بأنه لا يعير اهتماماً للتعليمات التي كان يصدرها المستوى السياسي للتخفيف عن الفلسطينيين أثناء الانتفاضة والسماح بحرية الحركة لهم.

وبحسب دروكير، فإن هيرش حرص بشكل خاص على منع الفلسطينيين من الوصول إلى القدس من دون أي مبرّر، مشدداً على أنه أصدر التعليمات لجنوده لسد منافذ الطرق الالتفافية الترابية التي يلجأ إليها القرويون الفلسطينيون لتجاوز الحواجز «الإسرائيلية».

ومن الملاحظ أن وسائل الإعلام لا تسلط الضوء على ماضي هيرش من منطلق توجيه النقد، بل من باب الإشارة إلى سيرته الذاتية.

ويذكر أن قرار وزير الأمن الداخلي «الليكودي» يغآل أردان بتعيين هيرش، قد أثار ضجة عارمة في «إسرائيل». وقد وجّهت نخب أمنية وسياسية وثقافية انتقادات حادة بسبب تعيين جال، الذي حملته المسؤولية عن جزء كبير من فشل الجيش «الإسرائيلي» خلال حرب لبنان الثانية 2006.

وحمّلت اللجنة التي شكلت للتحقيق في أسباب الفشل «الإسرائيلي» خلال الحرب، هيرش المسؤولية عن عدم إفشال عملية حزب الله، التي خطف خلالها جنديين، حين كان هيرش قائداً للفرقة العسكرية التي تحرس الحدود مع لبنان.

مستوطنو غلاف غزّة يعطّلون الدراسة حتى توفير الأمن لأبنائهم

عطل المستوطنون في «كيبوتس ياد مردخاي»، والذي يعتبر من مستوطنات غلاف غزة، التعليم في المدارس لعدم توفير الحماية اللازمة لأبنائهم من الصواريخ المنطلقة من قطاع غزّة.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية في خبر نشرته على موقعها الإلكتروني، إن المستوطنين معترضون من عدم توفير الحماية لأبنائهم في وسائل النقل وفي داخل المدارس من صواريخ الفصائل الفلسطينية.

واتهم المستوطنون المجلس الإقليمي لساحل عسقلان، بتجاهل أمن أبنائهم، وأنه لم يعزّز الإجراءات الأمنية والبناء اللازم في المدارس لتكون مهيئة للتصدي لأي هجمات صاروخية.

يذكر أن مستوطني غلاف غزة، أعربوا عن استنكارهم الشديد وشكلوا ضغطاً كبيراً على الحكومة «الإسرائيلية»، خصوصاً خلال الحرب على القطاع في عامي 2012 و2014، لتعرضهم بشكل كبير لمعظم هجمات الفصائل الفلسطينية سواء على مستوى الصواريخ أو عن طريق الأنفاق.

نتنياهو في أفخم الفنادق!

مكث نتنياهو في زيارته الأخيرة لإيطاليا في جناح ذي تكلفة تتجاوز 7000 يورو لليلة. وتتعرّض نفقاته لانتقادات لاذعة من قِبل الجماهير في «إسرائيل» في السنوات الأخيرة.

نالت زيارة رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو، في إيطاليا اهتماماً ملحوظاً هناك، في حين أثارت بدورها الخلاف والجدل في «إسرائيل». ونشرت وسائل الإعلام الإيطالية أنّ نتنياهو مكث في فندق «الفصول الأربعة» الفاخر، الذي تصل فيه تكلفة الجناح الرسمي؛ الذي اختاره نتنياهو، إلى ما يتجاوز 7000 يورو لليلة الواحدة. تتفاوت تكلفة أجنحة أخرى في الفندق بين 3000 و4000 دولار فقط. يقع الفندق ـ المصمّم بطريقة مذهلة والمزيّن بفنون تعود إلى عصر النهضة ـ داخل فيلات من القرن السادس عشر، ويشمل أحد عشر دونماً من الحدائق المنسّقة والمرتّبة، منتجعاً فاخراً ومطعماً مع نجم خاص بكل منها.

ليست هذه المرة الأولى التي يثير فيها نزول الزوج نتنياهو في فنادق فخمة خارج البلاد، والنفقات الاقتصادية التي تدفع، غضباً جليلاً في «إسرائيل». يتعرض رئيس الحكومة، وزوجته سارة، في السنوات الأخيرة لانتقادات حادّة عقب ادّعاءات حول تبذيرهما الزائد عن حدّه للمال، بما في ذلك نفقات سكناهما في قيسارية والقدس. إذ نشر في بداية السنة تقرير لاذع لمراقب الدولة، وتم فيه توثيق المبالَغ المالية المصروفة وغير الاعتيادية. وعلى إثر الكشف عن هذه المعلومات، أمر المدّعي العام، قبل حوالى شهر، بفتح تحقيق جنائيّ في ما يخصّ نفقات ومصاريف سكن رئيس الحكومة.

وصل نتنياهو وزوجته إلى ميلانو يوم الخميس الماضي. وعدا عن إقامتهما في فندق فاخر، فقد قاما بزيارة المعرض الدولي «EXPO» لعام 2015، والتقيا زعماء الجالية اليهودية في البلاد. واجتمع أمس نتنياهو مع رئيس حكومة إيطاليا ماتيو رينزي.

وعلّق مكتب رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بأنّه تمّ بذل مجهود كبير من أجل التوفير في التكاليف التي ستدفع، والمبلغ الذي دفع في الواقع وصل إلى 1500 يورو. وعلاوة على ذلك، فقد زعم بأنّ حاشية رئيس الحكومة لم تنزل بجميع أفرادها في الفندق الفخم نفسه، إنما نقل الآخرون إلى فندق آخر في المدينة، ذي تكاليف أرخص.

وإضافة إلى الانتقاد في «إسرائيل» حول الفندق الفاخر، نشر صحافيّ «إسرائيلي» أمس على حسابه الخاص في موقع «تويتر»، أنّ نتنياهو وزوجته تناولا وجبة الغداء برفقة رئيس الحكومة الإيطالي وزوجته، في مطعم «إنوتيكا بينكيوري» في مدينة فلورنسا. والجدير ذكره أنّ هذا المطعم بمستوى ثلاث نجوم ومشهور باحتوائه أفخر أنواع النبيذ والكونياك في أوروبا. وطرح المتصفحون «الإسرائيليون» السؤال: «هل دفع نتنياهو ثمن الوجبة؟»!

تقرير

بشرى أو تهديد طاقة؟!

كتب أفنير بوروكوف لموقع «واللا» العبري: اكتشاف الغاز الذي أعلنت عنه أوّل أمس الاحد شركة الطاقة الإيطالية «ENI»، في البحر الأبيض المتوسط عند الشواطئ المصرية، من شأنه أن يسدّ طريق صفقة تصدير الغاز إلى القاهرة من البئرين «الإسرائيليتين» «تمار» و«لافيتان». وفي حديث مع موقع «واللا»، يدّعي خبراء مختلفون في اقتصاد الغاز أنّ أهمية الاكتشاف، وبالتالي التهديد الذي يشكله على آبار الغاز «الإسرائيلية»، ستقاس أساساً بتنمية البنى التحتية المصرية وبالزمن الذي سيستغرقه بناؤها، إذ في هذا تكمن المشكلة الأكبر.

لقد أعلنت «ENI» أنّ بئر الغاز التي تسمّى «زهور» هي الأكبر التي عُثر عليها في مصر، وهي كفيلة بأن تكون من اكتشافات الغاز الأكبر في البحر المتوسط. وهي موجودة على عمق 1450 متراً، وينتشر الغاز على مساحة نحو 100 كيلومتر مربّع. وبحسب تقديرات الشركة، فإنّ البئر تحتوي على نحو 30 تريليون قدم مكعّب. ولغرض المقارنة، فإنّ حجم الغاز في بئر «لافيتان» في «إسرائيل» يبلغ 22 تريليون قدم مكعّب.

البروفسور يرون زليخا، رئيس مدرسة تدقيق الحسابات وإدارة الأموال في المدينة الأكاديمية «أونو»، والمُعارض الحادّ لصفقة الغاز، يعتقد أنّه من ناحية «إسرائيل»، هذا هو الدليل الأفضل على دحض الأساطير المدينية التي أشعلتها هنا الحكومة كي تنبطح أمام احتكار الغاز لنوبل إينرغي على تعزيز النفوذ الجغرافي الاستراتيجي لـ«إسرائيل». فالعثور على البئر المصرية كفيل بأن يعيد مصر إلى دور المورّد الثاني المنافس على الغاز في «إسرائيل»، فيعزز بذلك رأي المؤيدين لقرار الرقابة على أسعار الغاز.

وعلى حدّ قوله، فإنّ قوة احتكار الغاز ضعفت اليوم وهذه بشرى ممتازة لمواطني «إسرائيل». ولا يتبقى سوى الأمل في ألا تواصل الانبطاح، إنما تتعزّز في ضوء العثور على البئر المصرية وتطبق ما يسمح به لها القانون منذ زمن بعيد ـ فرض الرقابة على أسعار الغاز وتخفيضها إلى مستوى عاديّ. برأيي لا يزيد عن ثلاثة دولارات للوحدة.

وبالنسبة إلى مشكلة البنى التحتية في مصر، يقول زليخا إن للدول الغربية ولأوروبا مصلحة كبيرة في مساعدة مصر على جسر فوارق بناها التحتية واستغلال البئر.

أمير فوستر، أحد مؤيّدي صفقة الغاز، مالك مجموعة استشارات لشركات ومؤسسات دولية، جمعيات ووزارات حكومية، يدّعي من الجهة الأخرى أن البنية التحتية المصرية غير قادرة على أن تلبّي أكثر من 75 في المئة من الطلب المصري. وعليه، فإنّ على المصريين أن يبنوا بنى تحتية كي يطوّروا ويلبّوا الطلب المحلي لديهم وفقط بعد ذلك سيكون بوسعهم ان يستجيبوا للتصدير. وقد يستغرق هذا عشر سنوات أخرى أيضاً، ومن أجل أن نستغل نافذة الفرص هذه، يتعين علينا أن نعمل بسرعة، وإلا فإننا سنكون في المكان الذي لا تعود ممكنة فيه التنمية.

لقد وقّعت شركة «لافيتان» في الماضي على مذكرات تفاهم مع مصر والأردن بحجم 50 مليار دولار. وإذا كان سعر وحدة الغاز في الحقل الجديد الذي وجد في مصر سيكون أدنى من السعر الذي ستصدّر فيه «إسرائيل» لمصر، يطرح السؤال: لماذا ستشتري مصر من «إسرائيل»؟

يدّعي البروفسور زليخا أن أيّ دولة لا تحب أن تكون متعلقة بمورد واحد احتكاري. وعلى حدّ قوله، فإنه من شبه المؤكد أنّ الأوروبيين أيضاً وبالتأكيد الأردنيين، لن يكونوا معنيين بأن يكونوا متعلقين حصرياً بالغاز المصري. ويعتقد زليخا أن على «إسرائيل» أن تفرض القيود على تصدير الغاز. والحكومة التي لا تتمكن من عمل ذلك، نهايتها أن تجد نفسها مع قيود تفرض عليها رغم أنفها.

أما فوستر، الذي كان في الماضي محلّلاً كبيراً في مجال الطاقة والسوق المالية، فيحاول التخفيف من حدّة الحماسة من الاكتشاف المصري، فيقول: الجدير ذكره أن مصر لم يكن ينقصها أبداً الغاز الطبيعي. ما كان ينقصها البنى التحتية. لدى مصر أكثر بضعفين من الغاز الطبيعي مما لدينا، ومنذ صعد السيسي إلى الحكم بدأ يطوّر السوق المصرية بشكل مذهل. فببساطة، حُسم لديهم الأمر في أن لديهم الكثير من الغاز وأنهم لا ينجحون في تطويره بسبب أسعاره المتدنية. والآن، مع العثور على البئر، يمكنهم أن يطوّروه، ولكن نافذة الفرص من ناحية «لافيتان» لا تزال غير مغلقة، ولا يزال ممكناً تطوير «لافيتان» والتوقيع على الاتفاقات.

ويحذّر فوستر من أن الزمن آخذ في النفاد. إذا كان درعي سينتظر بضعة أشهر ويأتي شخص آخر جديد، فقد نكون قد أغلقنا النافذة، والمعنى أنّ الغاز في «إسرائيل» سيكون أغلى بكثير مما يمكنه أن يكون. ومن أجل تطوير «لافيتان»، فإننا ملزمون بعقد تصدير، وإلا فإنّ الأسعار ستكون أعلى بكثير. لا يمكن تطوير هذه البئر فقط للسوق المحلية.

ويؤمن فوستر بأنه فقط في حال التصميم الإداري «الإسرائيلي»، لن تعاني «لافيتان» من هذا الاكتشاف، ونافذة الفرص ستبقى مفتوحة. ويدّعي أنّه إذا واصلنا هذا السلوك، فإنّ أموراً من هذا النوع يمكنها أن تضرّ جدّاً بالاقتصاد «الإسرائيلي»، وعليه، من المهم أن نعرف كيف نحقق هذا بالشكل السليم.